

## **إجتماع لجنة الصناعة والبحث العلمي**

### **Zoom Meeting**

**الثلاثاء الموافق ٨ يونيو ٢٠٢١**

عقدت لجنة الصناعة والبحث العلمي بجمعية رجال الاعمال المصريين لقاء إلكتروني من خلال تطبيق **Zoom** ، برئاسة المهندس / مجد الدين المنزلاوي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، كما حضر اللقاء عدد من السادة أعضاء الجمعية وأعضاء منظمات الأعمال والجهات الأخرى المعنية بقطاع الصناعة المصرية وذلك على النحو التالي:

- المهندس / فتح الله فوزي - نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التشييد بالجمعية
- المهندس / محمد المنزلاوي - عضو مجلس الشيوخ المصري
- السيدة / هدى الميرغني - مستشار اتحاد الصناعات المصرية للشئون الفنية ودعم السياسات
- الدكتور / سمير عارف - رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان
- المهندس / خالد حمزة - رئيس لجنة الإستيراد والجمارك بالجمعية
- الدكتور / محمد هلال - رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب الفني بالجمعية
- الأستاذ / أحمد منير عز الدين - نائب رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية
- المهندس / علي عبد القادر - عضو الجمعية
- الدكتور / سامي جبر - عضو الجمعية
- المهندس / أحمد علاء - عضو الجمعية
- المهندس / حسام الجمال - عضو الجمعية
- المهندس / عمرو فتوح - عضو الجمعية
- المهندس / زكريا الشافعي - عضو الجمعية
- المهندس / حسام الجمل - عضو الجمعية
- المهندس / فهمي الغزالي - عضو الجمعية
- المهندس / مدحت القاضي - عضو الجمعية

كما حضر اللقاء ممثلي قطاع اللجان التخصصية والعلاقات الحكومية بالجمعية، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً يوم الثلاثاء الموافق ٨ يونيو ٢٠٢١، حيث تم إستعراض ومناقشة:

**” كافة النقاط التي ناقشتها اللجنة مع لجنة الصناعة بمجلس الشيوخ حول قانون تفضيل المنتج**

**المحلي، والخروج بتوصيات اللجنة حول القانون المشار إليه تمهيداً لعرضها على لجنتي الصناعة**

**بمجلس الشيوخ ومجلس النواب المصري”**

## **بدأ اللقاء بكلمة المهندس / مجد الدين المنزلاوي – عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، وقد رحب سيادته**

بكافة السادة الحضور، ثم أشار سيادته إلى ملف قانون تفضيل المنتج المحلي مشيراً أنه قد تم توجيه الدعوة إلى مجموعة من رجال الأعمال للمشاركة في اجتماع مع الجهات الحكومية المعنية بهذا القانون كما تم تمثيل الجمعية من خلال مشاركة سيادته والمهندس / حسن الشافعي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجمعية، كما شارك المهندس / مصطفى عبيد – رئيس لجنة الصناعة بجمعية مستثمري ٦ أكتوبر والدكتور / سمير عارف – رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان، والمهندس / محمد المهندس - رئيس غرفة الصناعات الهندسية، حيث تمت المناقشات وتناول الأفكار حول اليات تطبيق قانون تفضيل المنتج المحلي الصادر في عام ٢٠١٥ وتم تعديله عام ٢٠١٨ كما صدرت له اللائحة التنفيذية ولكن يجرى على القانون حالياً بعض التعديلات.

ثم أشار سيادته أنه لا يتم تطبيق قانون تفضيل المنتج المحلي والإستفادة منه بالشكل المطلوب، الأمر الذي يستلزم من مجتمع الأعمال مناقشه كافة المعوقات والثغرات في هذا القانون لوضع الأسس والأليات التنفيذية للتغلب على تلك المعوقات وتطبيق هذا القانون، كما أشار سيادته أنه تم طرح هذا الملف عدة مرات مع السيد رئيس مجلس الوزراء لتفضيل المنتج المحلي لانه داعم للاقتصاد الوطني ويعمل على تشغيل عدد كبير من العمالة وسداد الضرائب، وهو ما يمثل اعباء علي الصناعة المصرية يتحملها المنتج المصري، لذا يجب التأكيد على تشجيع وتفضيل المنتج المحلي وخاصة في ظل المنافسة من صناعات الدول المجاورة مثل تركيا واوروبا التي تتمتع بمميزات ولا تحمل باعباء مثل الصناعة المصرية.

كما أكد سيادته على ضرورة تناول كافة التوصيات والمقترحات خلال اللقاء للخروج بالتوصيات النهائية حول القانون، حتى يتسنى توجيهها للجنتي الصناعة بمجلس الشيوخ ومجلس النواب المصري.

## **ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة حيث تم تناول أهم النقاط والتوصيات التالية حول قانون تفضيل**

### **المنتج المحلي، وذلك على النحو التالي:**

- تم التأكيد على ضرورة معالجة كافة الثغرات الموجودة بالقانون والتي تسمح للعاملين بقطاع الإقتصاد غير الرسمي بالحصول على الرخص وإستيراد مكونات الإنتاج غير المطابقة للمواصفات والتي تؤثر على صورة وجودة المنتج المصري بالخارج، لذا يجب إعادة تفعيل دور لجنة ترشيد الإستيراد والتي كان معمول بها سابقاً، أو اللجوء لزيادة أنواع السلع الواردة من الخارج المدرجة في جدول ٧ و ٨ بالقرار ٤٦ في سنة ٢٠١٦ حيث يتم فحص تلك السلع فقط.
- لم يرد ضمن تعريف المنتج الصناعي المصري المنتجات المنتجة في المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، حيث تعامل منتجاتها على أنها منتجات مستوردة عند تصديرها من المنطقة

الاقتصادية إلى داخل السوق المصري، الامر الذي يتضرر منه الشركات المنتجة بتلك المنطقة ، وهو أمر يجب معالجته بالقانون.

● سبق أن تضمن تعريف المنتج المستوفي لنسبة المكون الصناعي المصري عند إصدار القانون في عام ٢٠١٥ أنه " كل منتج صناعي تزيد نسبة المكون المصري فيه على (٤٠ %) من سعر المنتج، وتحسب نسبة المكون المصري بخصم قيمة المكونات المستوردة من سعر المنتج" ، وهذا التعريف يتعارض مع ما ورد بالمادة رقم (١٢) من اللائحة التنفيذية لفقرة (٢) بأن تلتزم المنشأة أو الشركة في حساب التكلفة للمكون الصناعي بأن يكون ذلك على أساس التكاليف الثابتة والمتغيرة تسليم باب المصنع دون أى حساب للربح، وهو ماتم تعديله في تعديلات القانون الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٨ حيث تم تعديل التعريف بأن تحسب نسبة المكونات المستوردة من تكلفة المنتج على النحو الذى يصدر به قرار الوزير المختص.

● الإقتراح بتعديل المادة رقم (٤) لتنص على أن " لا يجوز للجهات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة (٢) من هذا القانون أن تبرم عقود شراء منتجات صناعية وعقود مشروعات غير مستوفية لنسبة المكون الصناعي المصري إلا في أى من الحالات الآتية ( ج ) إذا كان سعر المنتجات المستوفية لنسبة المكون الصناعي المصري يزيد على مثيلها المنافس بنسبة تجاوز (١٥ % ) .

● لا تطبق الشركات التابعة للشركات القابضة أو الشركات التى تملك الدولة حصة حاکمة فيها أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ سواء فى عقود الشراء أو عقود المشروعات حيث لا تعترف بما ورد بشأن تعريف عقد المشروع " عقود المقاولات، وعقود إنشاء وتجهيز وتطوير مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة."

● يحتاج مقترح وزارة التجارة والصناعة فى الفقرة الأولى من المادة رقم (٣) إلى تعديل ، بأن تلتزم الجهات التى تسرى عليها أحكام هذا القانون عند طرح مشروعاتها ، بألا يقل المكون الصناعي المصري المطابق للمواصفات القياسية المعتمدة عن (٤٠ %) من القيمة التقديرية للمشروع على أن تتضمن هذه النسبة نسبة لا تقل عن ٥٠ % منها الأجهزة والمعدات الكهربائية والميكانيكية ، وتبين اللائحة التنفيذية ضوابط وشروط تطبيق النسبة.

● تمت الإشارة إلى أنه وردت العديد من الشكاوى للأمانة الفنية بشأن التضرر من التمييز السلبي ضد المنتجات المصرية بوضع نقاط متدنية للمنشأ المصري ونقاط مرتفعة للمنشأ الأمريكي أو الالمانى أو اليابانى أو خلافة مما يؤدى إلى خروج المنتج المصري من المناقصات فى التقييم الفنى، وهو ما يتطلب تعديل الفقرة الثانية من المادة رقم ١٢ بتعديل السلطة المختصة بوقف إجراءات التعاقد وأن يكون حق إيقاف التعاقد من وزير التجارة والصناعة وألا يكون من حق الجهة الطارحة المخالفة.

● التأكيد على ضرورة إضافة بند جديد (بند ج ) فى المادة رقم (٦) من القانون بشأن سابقة الأعمال بالنسبة للمشروعات القائمة أو المشروعات الوليدة بعدم وضع شروط تمييزية يصعب تحقيقها وأنه يمكن الاعتماد على الشهادات والاختبارات الفنية من جهات معتمدة بديلاً لسابقة الأعمال.

- تمت الإشارة إلى أن المادة رقم ٧٨ من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ تتيح التحايل للجهات الطارحة لعدم تطبيق القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ حيث أن الجهة الموكل إليها بالشراء لا تقوم بالطرح طبقاً لقانون الجهة طالبة الطرح بالمخالفة للقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .
- تم التأكيد على دور الجمعية بالتعاون مع إتحاد الصناعات المصرية في القيام بوضع قاعدة البيانات الخاصة بالصناعات ذات الأولوية التي يجب أن يكون لها تفضيل محلي، بحيث يكون هناك قوائم بالمنتجات المحلية التي لها بعد واولوية استراتيجية، كما يمكن تغيير تلك القوائم من وقت لآخر بحسب اهداف الدولة، وتوجيه ذلك إلى وزارة التجارة والصناعة وكافة الجهات المعنية بتطبيق قانون تفضيل المنتج المحلي.
- تم التأكيد على ضرورة وضع حوافز مادية للجهات الحكومية المعنية بتطبيق القانون، بحيث يكون هناك ما يشجع العاملين على تطبيق القانون، مع وضع الضوابط التي تساعد على عدم وجود بديل محلي للمنتج المستورد.
- تم التأكيد على دور نقابة المهندسين المصرية بإصدار توجيهاتها لكافة المكاتب الإستشارية لتطبيق قانون تفضيل المنتج المحلي، و وضع المنتج المصري داخل المواصفة ، كما تم التأكيد ضرورة زيادة التوعية فيما يخص المناقصات الحكومية بتفضيل المنتج المصري في التعاقد سواء حكومي او قطاع خاص
- تم التأكيد على أن طريقة حساب نسبة المكون المحلي بالمنتجات تم صياغتها بطريقة غير عادلة بالنسبة لبعض الصناعات التي تستخدم المعدات الثقيلة، فضلاً عن وجود مشكلة في تقييم عنصر الملكية الفكرية كمكون في المنتج، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الإعتبار لضرورة إعادة صياغته، وهنا تمت الاشارة أن طريقة حساب المكون المحلي صادرة بقرار من هيئة التنمية الصناعية، حيث يمكن مراجعتها والمطالبة بغضاقتها ضمن مادة خاصة في اللائحة التنفيذية للقانون.
- تم التأكيد على أن المنتج المحلي يواجه مشكلة الاعتماد الدولي وهذا ما يجعله خارج المنافسة، اذا يجب أن يكون هناك دعم للصناعة المصرية لإرسال المنتج واعتمادة بالخارج، وهو ما يستلزم زيادة التمويل الموجه لمركز تحديث الصناعة لانه الجهة المسئولة عن هذا الملف وقد كان المركز يقوم بهذا الدور ولكن في حدود المويل المخصص لذلك.
- تم التأكيد على عدم قيام هيئة المواصفات والجودة المصرية بدورها في وضع المعايير والمواصفات للمنتج المصري، لذا يلزم تكوين لجان مشكلة من اطراف محايدة محلية وعالمية يكون دورها اعتماد المنتجات المصرية بدلاً من الاعتماد على مكتب استشاري عالمي يقوم بالتفضيل بناء على اهواء شخصية او مصالح خاصة.

## وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على ما يلي من توصيات:

- يقوم كلٍ من: المهندس / محمد المنزلاوي – عضو مجلس الشيوخ المصري، والسيدة / هدى الميرغني – مستشار إتحاد الصناعات المصرية للشئون الفنية ودعم السياسات، بموافاة الجمعية بكافة المعوقات وأهم أهم المشاكل التطبيقية الواردة في قانون تفضيل المنتج المحلي ، على ان يتم التعميم على السادة الحضور للنظر وإبداء الرأي بشأن أية ملاحظات يرون ضرورة إضافتها.
- صياغة كافة التوصيات التي تم مناقشتها خلال اللقاء ضمن ورقة العمل في شكلها النهائي وغعادة عرضها على السيدة / هدى الميرغني لمراجعتها من الناحية الفنية .
- تقوم الجمعية بتوجيه ورقة العمل في شكلها النهائي وبعد مراجعتها إلى لجنة الصناعة بمجلس الشيوخ ومجلس النواب المصري.

وفي نهاية اللقاء قام المهندس / مجد الدين المنزلاوي بتوجيه الشكر لكافة السادة الحضور، على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء على أن يتم تفعيل كافة التوصيات المتفق عليها في أقرب وقت.